وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية العلوم السياسية
قسم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية
مرحلة الدكتوراه

-ورقة بحثية-

العوامل الداخلية والمتغيرات الخارجية المؤثرة في موقف الدولة الخارجي (الكويت) من التطورات السياسية في العراق بعد عام 2003

إشراف:
أ.د.عبد الأمير محسن جبار الأسدي

طالب الدكتوراه:
حسن قاسم فرج

الفصل الثاني

العوامل الداخلية والمتغيرات الخارجية المؤثرة في موقف الدولة الخارجي (الكويت) من التطورات السياسية في العراق بعد عام 2003

المحتويات

المحتويات _____ 2

مقدمة: _____ 3

المحور الأول: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ قرار الكويت تأييد حرب عام 2003 على العراق _____ 3

المحور الثاني: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ قرار الكويت من التطورات السياسية في العراق بعد عام 2003 _____ 6

1. الحدود مع العراق: _____ 7
2. البيئة الداخلية الكويتية: _____ 8
3. مشاريع تقسيم العراق ومستقبل الاستقرار _____ 9
4. توجهات الحكومات العراقية وحقوق المياه: _____ 9
5. البيئة الاقليمية: امكانية ضم العراق لمنظومة اقليمية خليجية جامعة مع الكويت. _ 10
6. الضاغط الإيراني: _____ 11
7. الضاغط الاميركي: _____ 11

خلاصة: _____ 11

المصادر: _____ 12

رابعاً: مواقع الانترنت _____ 12

مقدمة:

تعلب العوامل الداخلية والخارجية دوراً في صُنع السياسة الخارجية لأي بلدٍ ما، مما ينعكس ذلك على دورها خارجياً واتجاه الدول الأُخرى، وتُعد الكويت أحدى هذه الدول التي لعبت العوامل فيها إلى تبني سياسة تتوائم مع المتغيرات التي ستنطرق لها خلال هذه الورقة البحثية ودوراها في تسيير سياستها الخارجية تجاه العراق، لذا سيكون الكلام ضمن محورين مهمين:

المحور الأول: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ قرار الكويت تأييد حرب عام 2003 على العراق

سيتم تسليط الضوء على العوامل الخارجية والتي منها

1. طبيعة النظام السياسي الدولي وتركيبته:

من المعلوم أن النظام السياسي شهد ثلاث مراحل منذ العهد الويستفالي 1648 إلى سقوط الاتحاد السوفيتي 1991، وقد تزامنت بداية الفترة الثالثة لتحول النظام الدول من ثنائي القطبية إلى نظام أُحادي القطبية عملية تحرير الكويت في عام 1991 بعد اجتياح نظام صدام السابق لها، وتمثل تدعيماً للعلاقات بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في المجال الأمني لدولة الكويت بعد أن شعرت مع دول الخليج بالضعف الكبير[1]..

تم توقيع اتفاقية أمنية لمدة عشر سنوات في 2001، وعُدت معاهدة سرية تم تجديدها في عام 2001 لعشر سنوات أُخرى.

أصبح للولايات المتحدة وجود عسكري في الكويت في معسكر عريفجان، وقاعدة علي السالم وقاعدة البحرية ومعسكر فرجينيا ومعسكر الدوحة[2].

وهذا التواجد العسكري كان ضمن الاستعدادات الأمريكية لشن حرب عام 2003 على العراق، وقد مثلت طبيعة النظام السياسي الدولي المتمثلة بالهيمنة الأمريكية واقعاً مفروضاً على الدول جميعها، مما لم يجعل للكويت أي مجال للمناورة السياسية الخارجية مع هذه الدولة العظمى، فأنَّ القطبية الأُحادية ليست في صالح الدول النامية، حتى وأن كانت حليفة للدول العظمى، وهنا كان القرار الكويتي ضعيفاً في مقابل قرارات ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية.[3].

---

1) إسماعيل مقلد. العلاقات السياسية الدولية. النظرية والواقع، د. ن، ط4، 2004، ص ص40-51.

2) فيصل مخيط ابو صليب، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ قرار الكويت تأييد حرب على العراق في عام 2003، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 43، العدد1، 2015، ص180.

3) محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، السعودية، 2008، ص692.

2. طبيعة المشكلات الإقليمية والدولية: عُد غزو العراق للكويت من أبرز المشاكل على الساحة العربية والذي أدى لحدوث واقع متغير على واقع العلاقات الكويتية – العراقية، وأصبح الشغل الشاغل للكويت تحرير الكويت وتقويض نظام صدام حسين، والسعي لعزل العراق عن المحيط الإقليمي واستمرار فرض الحصار عليه لأضعافه، وبدأت الكويت تعمل ضد مصطلح "دول الضد" الذي كانت متبنيه له سابقاً كما صرح بذلك وزير خارجية السودان خلال زيارته الكويت عام 1998، بقوله " إنَّ ولي العهد ورئيس وزراء الكويت سعد العبد الله أبلغه أنَّ الكويت شطبت مصطلح دول الضد من قاموسها"[1].

وعلى الرغم من ذلك فقد واجهت السياسة الخارجية الكويتية صعوبة في تحقيق أهدافها للفترة من عام 1990، إلى أحداث 11 أيلول عام 2001 ولأسباب منها:

أ. إنَّ الأصوات التي بدأت بالمطالبة برفع الحظر الاقتصادي على العراق بدأت تتصاعد على المستوى الدولي والإقليمي.

ب. إنَّ كثيراً من الدول غيرت مواقفها تجاه العراق بعد أن كانت مقاطعة له فقد عادت بعض العلاقات مع العراق إلى سابق عهدها

ت. أنَّ الضغوط العربية والدولية ارتفعت لتطالب الكويت بأنهاء القطيعة مع العراق، وتم تحميل الكويت مسؤولية ضرر الشعب العراقي جراء الحصار المفروض عليه.

لذلك فأن المشكلات الاقليمية والدولية كان عامل مؤثر في اتباع الكويت سياسة خارجية مختلفة تجاه العراق لم تتغير حتى بعد تحرير الكويت، بل استمرت نتائجها الى ما بعد احداث 11 ايلول والتحضير للحرب على العراق واسقاط نظامه، للتخلص من الكابوس المهدد لوجودها المتمثل بنظام صدام، واشار في هذا السياق رئيس جهاز الامن الوطني في الكويت ثامر الصبح بقوله " إنَّ الكويت قامت بدعم الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على العراق، لأنَّ هذا القرار يحقق المصلحة الكويتية"[2].

ومن هذا يتبين أنَّ الكويت نجحت إلى حدٍ ما في تحويل قضية العراق من قضية تخص الكويت إلى قضية إقليمية ودولية تتعلق بالمنطقة بأكملها[3]

---

1) فيصل مخيط ابو صليب، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ قرار الكويت تأييد حرب على العراق في عام 2003، مصدر سبق ذكره، ص184.

2) ثامر الصباح ، ندوة الأمن الوطني الكويتي بمفهومه الشامل، ندوة أقيمت في كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، 2007.

3) فيصل مخيط ابو صليب، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ قرار الكويت تأييد حرب على العراق في عام 2003، مصدر سبق ذكره، ص188.

3. العوامل الجغرافية وموقف الدول منها: فقد كانت الكويت بحكم موقعها الجغرافي نقطة من نقاط انطلاق العمليات العسكرية تجاه العراق، كونها والسعودية وتركيا لديها حدود مشتركة مع العراق، لذا لوحظ حجم التسهيلات العسكرية الممنوحة من قبل الكويت للقوات الأجنبية التي شاركت في إسقاط النظام العراقي في 2003، ليتضح جلياً دور العامل الجغرافي في فرض سياسة خارجية كويتية تجاه العراق بفعل الضغوط الأمريكية لأتخاد الكويت قاعدة وملق لشن العمليات العسكرية والذي لم تستطيع الكويت رفضه، لأنَّه كان متوافق مع سياستها في التخلص من نظام هدد كيانها لعدة سنوات[1].

1) Van Natta J D, Lat American troops quit Saudi Arabia, New York Times, Retrieved March, 14, 2013, from www.nytimes.com

المحور الثاني: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ قرار الكويت من التطورات السياسية في العراق بعد عام 2003

اتسمت طبيعة العلاقات الخارجية العراقية الكويتية منذ عام 2003 بالتبدل والتحول عنها بعد العام 2010، فالفترة ما قبلها اتصفت بالنزاع كون صانع القرار الخارجي الكويتي يضع نصب عينه الشك والحذر القادم من العراق بسبب مخاطر النظام السابقة التي انتهت وان ما يبدد ذلك وجود القواعد الاميركية في الكويت والعراق، ولكن القوات الاميركية كررت في اكثر من مناسبة بأنها قد تضطر للانسحاب من العراق بسبب عدم استقرار الاوضاع السياسية والامنية فيه والبقاء في الكويت كأحد الخيارات الاستراتيجية المطروحة امام القوات الاميركية. ولكن بعد العام 2010 وما ترتب على ذلك من تفاهمات عراقية اميركية بضرورة الانسحاب من الاراضي العراقية بموجب اتفاقية الاطار الاستراتيجي بين الحكومتين اعلاه وان وجود القوات الاميركية هو بطلب الحكومة العراقية وان وجود تلك القوات اصبح مقننا ومعروفا بشكل صريح رأت الحكومة الكويتية ضرورة اعادة رسم العلاقة الخارجية مع العراق من جديد بما يتوافق مع المصلحة الكويتية التي فضلت التعامل الايجابي مع العراق والعمل على تسوية الخلافات واحدا تلو الآخر ابتداءً بتأليف اللجنة الوزارية العليا المشتركة عام 2011 لمناقشة القضايا العالقة والتي تمكنت اللجنة من الانتهاء من اغلبها كملفات الاسرى والمفقودين وملف الارشيف الوطني الكويتي وتسوية ملفي التعويضات والحدود ثم اعقب ذلك اطلاق ملف التعاون عام 2012 ما سمح لعودة العلاقات الى طبيعتها[1].

يتضح مما تقدم ،ان المفاوض الكويتي تمكن من اتباع سياسة خارجية براغماتية وبحسب الظروف التي تحكم تلك العلاقة وبما يحقق المصلحة الكويتية بالدرجة الاولى معتمدة على التوترات التي شهدتها المنطقة الاقليمية ما هيأ للكويت ان تقف على مسافة واحدة من الاطراف الاقليمية العراق وإيران والسعودية وبذلك حققت الكويت اكثر من هدف من خلال تلك السياسة وهي:-

1. تمكنت الكويت من ابعاد خطر الصراع الاقليمي عنها كأرض وكموضوع .
2. حافظت على الجبهة الداخلية من التصدع رغم الصراع الذي شهدته المنطقة في تلك الفترة وظهور ما يسمى ب(ثورات الربيع العربي) التي نجحت في الاطاحة بأكثر من نظام عربي ورغم كونها تتألف من مزيج سكاني ومجتمعي متداخل مع البيئة الاقليمية.

ان المتتبع للسياسة الخارجية الكويتية يرى ان هذه السياسة ستتجه نحو بناء علاقات ايجابية مع العراق في الفترة التي تلت عام 2014 كونه نجح في التغلب على التنظيمات المسلحة الارهابية

---

1) جيمس جيفري ، ما وراء الانسحاب الاميركي من العراق ، دورية تحليل السياسات ، العدد 2، بيروت ، معهد واشنطن، تشرين الثاني، 2014 ، ص ص4 – 5 .

وتمكن من اعادة مؤسسات الدولة في المناطق المحررة التي خرجت عن سيطرة الحكومة المركزية.

ويتوقع ان تتجه السياسة الكويتية نحو:-

أ. التقارب من العراق ودعمه.

ب. المزيد من التعاون المشترك في كافة المجالات وخاصة اعادة الاعمار في مناطق الصراع.

تصفير الخلافات البينية واهمها قضية الديون كونها اصبحت غير مؤثرة والتوجه نحو الاستثمار وخاصة في الحقول النفطية المشتركة والاعمار بعد دمار البنية التحتية في الكثير من المناطق المحررة[1].

وهناك مجموعة من الأمور التي تضغط على الاستمرار بهذه السياسة منها:

1. الحدود مع العراق:

كانت الكويت ومنذ عام 1899 م. محمية بريطانية وذلك كجزء من الصراع البريطاني الألماني بين السيادة العالمية، حيث إن ألمانيا كانت تسعى من خلال علاقتها مع الدولة العثمانية إلى بناء خط سكة حديد يربط الخليج العربي بأوروبا وذلك ليكون طريقاً تجارياً بين آسيا وأوروبا ينافس قناة السويس التي هي تحت السيطرة البريطانية. وكانت الخطط الأولى ترمي لربط برلين بخط السكك الذي يمر ببغداد وينتهي في ميناء كاظمة في الكويت. لكن نجاح بريطانيا في السيطرة على الكويت وإعلانها محمية وضع حداً لهذه الخطط فاستعيض عنها بمد خط سكة الحديد من برلين إلى بغداد فالبصرة وهو الخط الذي سُمّي بقطار الشرق السريع Oriental Express . ولكي تحرم بريطانيا ألمانيا وحليفتها الدولة العثمانية من الوصول إلى المياه العميقة في الخليج فقد قامت ومن خلال المعاهدة البريطانية العثمانية لعام 1913 م. بوصف الحدود بين العراق والكويت. لكن هذه المعاهدة تركت جزيرتي وربة وبوبيان حيث كانت هنالك حامية عثمانية مما حدا بالقوات البريطانية إلى إخراج العثمانيين منهما بالقوة.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى تمّ وضع العراق والكويت تحت الوصاية البريطانية. ومع صعود ألمانيا الهتلرية وازدياد اهتمامها بالعراق والكويت للأغراض نفسها أعلاه، نشأت في الكويت عام 1938 م. الحركة الدستورية التي تطالب بوحدة العراق والكويت. وفي التاسع عشر من حزيران 1961 م. أعلنت بريطانيا استقلال الكويت، وهي القضية التي رفضها عبد الكريم قاسم

1) Iraq- the Investment climate, statement Washington, U. S. Department of state, 2015. P-5-6: https://www.state.gov/document/organization/241811.

بشدة وأعلن من خلال المذياع أن الكويت جزء لا يتجزأ من الأرض العراقية. وأمر قواته بالزحف على الكويت في 27 حزيران من العام نفسه. لكن بريطانيا ومن ثم الجامعة العربية بضغط من جمال عبد الناصر أرسلت قوات إلى الكويت لرد الهجوم العراقي المحتمل. لكن القوات وأمام الرد البريطاني السريع لم تدخل الأراضي الكويتية.

وبعد انقلاب 1963 م. سارعت الحكومة العراقية الجديدة إلى الاعتراف الكامل بالكويت والاتفاق على ترسيم الحدود بناءً على اتفاقية 1913 م. تبلغ الحدود العراقية–الكويتية حوالى 240 كم. ومع أن هذه الحدود قد تمّ الاتفاق على ترسيمها بين البلدين في عدة مناسبات واتفاقيات سابقة إلا أن غياب الإرادة السياسية والتدخلات الأجنبية وصعوبة الترسيم في غياب المعالم الطبيعية، حالت دون حل هذه القضية التي بقيت معلقة وأصبحت شعاراً يستفيد منه القادة السياسيون لاستدرار مشاعر الجماهير، ومنهم صدام حسين الذي أرسل جيشه فاحتل الكويت في الثاني من آب 1990 م.، فما كان من الولايات المتحدة التي وجدت في هذا العمل الطائش فرصة لإعادة رسم الخارطة السياسية للمنطقة فلجأت إلى مجلس الأمن وأصدرت عدة قرارات مهمة تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة) 1(بوصف العراق بلداً يشكّل تهديداً للسلم العالمي. وبعد انتهاء حرب الخليج الأولى أصدر مجلس الأمن قراره المرقم 687 لعام 1991 م. والذي وضع فيه شروط استسلام العراق، وكان منها تشكيل لجنة من خمسة أعضاء مهمتها ترسيم الحدود بين البلدين. وكان قرار مجلس الأمن رقم 773 لعام 1992 م. واضحاً في أن مهمة اللجنة ليست إعادة وضع الحدود بقدر ما هي وضع علامات الحدود المتفق عليها في الاتفاقيات الثنائية بين البلدين. وبالفعل فقد أتمّت اللجنة مهمتها في عام 1993 م. وقدّمت تقريرها النهائي إلى مجلس الأمن الذي أقر التقرير في قراره المرقم 833 الصادر في أيلول 1993 م. والذي أشار إلى إقرار مجلس النواب العراقي لقرار اللجنة وموافقة الحكومة العراقية التي تمثّلت بالقانون الذي وقّعه صدام حسين بنفسه حول القضية[1].

2. البيئة الداخلية الكويتية:

من المعلوم ان الكويت بلد عربي ويتكون من مكونات اجتماعية متعددة –ومختلفة ، كما يحتوي عمالة اجنبية وافدة يقدر نسبتها ب) 60% (من مجمل سكان الكويت وان تعامل الكويت مع هذه العمالة الوافدة تتم بطرقة سهلة ولينة ومرنة تسمح لهم بالتحكم بالاتجاهات السياسية التي قد تنشط بين الوافدين وخاصة فيما يتعلق بعدم تحويلهم الى سكان اصليين ومنحهم الجنسية الكويتية، اضف الى ذلك ان البيئة الداخلية الكويتية تتميز بوجود عدة تيارات سياسية مختلفة

1) غانم علوان الجميلي، السياسة الخارجية، جمهورية العراق، وزارة الخارجية الدائرة الصحفية، مطبعة كركي، بيروت، إصدارات سنة 2013، ص ص96-97.

واهمها التيار السلفي الذي ينشط بشكل قوي فيها والذي تمكن من اسقاط الحكومة الكويتية في اكثر من مناسبة ، وعليه فان السياسة الخارجية الكويتية يمكن ان تتصاعد مما يجعلها غير مرنة على الصعيد الخارجي وتتعامل دائما بحذر وخاصة علاقتها مع العراق بشكل خاص والبيئة الاقليمية بشكل عام.

باختصار شديد يمكننا القول ان البيئة الداخلية الكويتية لا يتوقع ان تتأثر بعوامل اقتصادية ضاغطة انما بعوامل سياسية من اجل تحويل النظام السياسي من اميري عائلي الى برلماني ، وعليه فمع كل تحول سياسي داخلي ستكون له تبعات على السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق[1].

3. مشاريع تقسيم العراق ومستقبل الاستقرار

عانى العراق من فترات حرجة وصلت بها مرحلة الضعف الى مراحل متقدمة – ، ففي الفترة التي سبقت العام 2003 وبعد حرب الخليج الثانية 1990 – 1991 اصبح العراق ضعيفا بسبب قرارات مجلس الامن الدولي التي فرضت حظراً جوياً على الطيران العراقي وحدده بخطوط طول وعرض شمالا وجنوبا مما افقد الحكومة المركزية جزء من سيادتها على مناطق الحظر الامر الذي دفع الحكومة آنذاك الى تقوية الولاءات الفرعية والقبلية لاسترداد جزء من قوة وهيبة الدولة فيها ، اما بعد العام 2003 فالضعف واضح ولا يقبل الشك من خلال مظاهر خطر التقسيم التي تهدد بها اكثر من جهة ، اضافة الى خطر داعش الذي هدد وجود الدولة العراقية برمتها عام 2014 وما خلفه من دمار وانتشار الارهاب فيه مما قد يعرضه لخطر التفكيك ، الامر الذي قد يدفع السياسة الكويتية الى الاستمرار على ماهي عليه وحسب الظروف التي يمر بها العراق [2].

4. توجهات الحكومات العراقية وحقوق المياه:

ان بناء مؤسسات داخلية قوية وخلق جبهة داخلية وطنية قوية – هي من الامور التي يجب ان يسرع العراق نحوها لان موجات عدم الاستقرار والارهاب والفساد وسيادة الطابع الحزبي في بناء المؤسسات سيكون له مردود سلبي على مجمل الاوضاع العامة في العراق ومنها علاقته مع دول

---

1) أنور الرشيد ، قراءة في المشهد السياسي الكويتي...لم تكن اول ازمة ولم تكن الاخيرة ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد67، جدة، مركز الخليج للأبحاث، كانون الثاني 2009 ، ص ص67 – 68.

2) National Intelligence Council, prospects for Iraq Stability Challenging Road Ahead, Office Of The director Of National Intelligence, United State Of America, January 2007, p9.

الجوار لان ذلك يساعد في خلق توازنات اقليمية مع دول المنطقة وهو ما سيمكن العراق من السيطرة على حدوده وتبني سياسات توازن مصالح ومن ضمنها:-

اما اعادة مناقشة مسالة حقوق العراق الاقليمية ومن بينها الاطلالة البحرية على المياه الدولية – او في اقل تقدير حرية اكبر للوصول الى المياه الدولية وهي مما ستفرض: –

اما منح تسهيلات كويتية اكبر للعراق في خور عبد الله. – او ان يسعى العراق الى بناء ميناء قريب من المياه العميقة (ميناء الفاو الكبير)في الخليج العربي بصيغة – ارصفة بحرية او بصيغة جزيرة صناعية. وفي كل الاحول سيتمكن العراق من فرض نفسه على الكويت ودفعه لتبني سياسة التعاون ولو بحدها الادنى[1].

5. **البيئة الاقليمية: امكانية ضم العراق لمنظومة اقليمية خليجية جامعة مع الكويت.**

ان تأثير البيئة الاقليمية حاضر وبقوة في علاقات الكويت الخارجية وخاصة مع العراق والسعودية وايران وخاصة بعد العام 2003 ، ومن المتغيرات التي تطرح نفسها هنا هو امكانية اضافة العراق الى مجلس التعاون الخليجي واخر يدعو لإعادة النظر ببنية النظام الاقليم الخليجي بضم العراق ولا يستبعده ، فيما يتعلق بالطرح الاول يجب على العراق ان يلبي متطلبات تنظيم قائم اصلا والذي يجمع العراق به هو الرابط القومي لكن بلدان مجلس التعاون الخليجي مازالت تتخوف من حال عدم الاستقرار الذي يعيش فيه لذا لم تسع الى المبادرة في ضمه رغم طول فترة التغيير السياسي الذي شهده منذ 17عام ، اما بالنسبة للطرح الثاني فيبدوا بعيدا عن الواقع خلال المدة القريبة القادمة ، وفي الحقيقة ان كلما كان اتجاه ضم العراق الى المجلس حاضر فانه يتوقع ان يكون هناك ضغط على السياسة الكويتية تجاه العراق لأنها ستتعامل مع عضو محتمل في المجلس[2].

---

1) ناصر الصانع واخرون، مستقبل العلاقات العراقية الكويتية، حلقة نقاشية ادارها: فيصل القاسم، الدوحة، فضائية الجزيرة، في – 10 كانون الثاني، 2005 ،على الرابط الاتي:
https://www.aljazeera.net/programs/beyondtheevents

2) محمد عبد الله الركن واخرون، دعوة ضم العراق الى مجلس التعاون الخليجي ، جلسة حوارية ادارتها :ليلى الشيخلي، موقع فضائية الجزيرة ، في 14 كانون الاول 2008 ، على الرابط الاتي :
http://www.aljazeera.net/programs/beyondtheevents

6. الضاغط الإيراني:

تعد إيران لاعباً اقليمياً قوياً ومؤثر في الساحة السياسية الكويتية وترى الكويت ان هذا التأثير مصدر قوته هي العلاقات العراقية الإيرانية التي ازدادت بعد العام 2003 بعد اسقاط النظام السياسي العراقي السابق الذي دخل في حرب الثمان سنوات مع إيران، فمن تشنج العلاقات الى تأصيل للعلاقات بين العراق وإيران الامر الذي يجعل صانع القرار الكويتي يدرك ان اغفال الدور الإيراني كلاعب اقليمي في المنطقة أمراً مستبعدا بحكم تأثيرها في الساحة الاقليمية فهي تفكر بمصالحها اولا واخيراً وفي الحقيقة انه كلما رأت الكويت ان حدود الالتقاء محدودة مع المصالح الإيرانية الاقليمية فنتوقع ان تستمر سياسة الكويت على حالها باتجاه التوافق بين المصالح العراقية والكويتية او ربما تتخذ موقف تتفاعل فيه بشكل اكبر مع المصالح الكويتية اي دون التقيد بالمصالح الإيرانية والعكس صحيح[1].

7. الضاغط الاميركي:

في الحقيقة لا يمكن اسقاط اللاعب الامريكي من المعادلة العراقية الكويتية ، كونه هو من اسهم في اسقاط وتغيير النظام السياسي العراقي السابق بشكل مباشر. ومن ثم مهد لاختيار نظام حكم جديد عام 2005 ، كما انها تمتلك قواعد عسكرية ثابتة في الكويت والعراق معا . ومن هنا تعطي هذه الفرضية مرونة كافية لصانع القرار الكويتي للتحرك بأريحية في التعامل مع العراق[2].

خلاصة:

ان كل ما تم ذكره من متغيرات لها تأثير مباشر على صياغة السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق وإنَّ اي تغيير في ما تتضمنه تلك المتغيرات مستقبلا سنجد ان السياسة الخارجية الكويتية ستتخذ منحى اخر في طريقة تعاملها مع العراق يختلف تماماً عما هو عليه خلال الفترة من 2010 وحتى وقتنا الحاضر.

---

1) عبد الجليل زيد المرهون ،امن الخليج: العراق وإيران والمتغير الاميركي، ابو ظبي ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2009 ، ص ص32 – 33.

2) رابعة فلاح سند السيحان ، العلاقات الكويتية العراقية الواقع والرؤية المستقبلية ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، عمان ، جامعة الشرق الاوسط، – 2013، ص ص109 – 111.

المصادر:

أولاً: الكتب

1. إسماعيل مقلد. العلاقات السياسية الدولية. النظرية والواقع، د. ن، ط4، 2004.
2. ثامر الصباح ، ندوة الأمن الوطني الكويتي بمفهومه الشامل، ندوة أقيمت في كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، 2007.

جيمس جيفري ، ما وراء الانسحاب الاميركي من العراق ، دورية تحليل السياسات ، العدد 2، بيروت ، معهد واشنطن، تشرين الثاني، 2014.

3. عبد الجليل زيد المرهون ،امن الخليج: العراق وإيران والمتغير الاميركي، ابو ظبي ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2009.
4. غانم علوان الجميلي، السياسة الخارجية، جمهورية العراق، وزارة الخارجية الدائرة الصحفية، مطبعة كركي، بيروت، إصدارات سنة 2013.
5. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، السعودية، 2008.

ثانياً: الدوريات

1. أنور الرشيد ، قراءة في المشهد السياسي الكويتي...لم تكن اول ازمة ولم تكن الاخيرة ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد67، جدة، مركز الخليج للأبحاث، كانون الثاني 2009.
2. فيصل مخيط ابو صليب، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ قرار الكويت تأييد حرب على العراق في عام 2003، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 43، العدد1، 2015.
3. Iraq– the Investment climate, statement Washington, U. S. Department of state, 2015.
   https://www.state.gov/document/organization/241811.
4. National Intelligence Council, prospects for Iraq Stability Challenging Road Ahead, Office Of The director Of National Intelligence, United State Of America, January 2007.
5. Van Natta J D, Lat American troops quit Saudi Arabia, New York Times, Retrieved March, 14, 2013, from www.nytimes.com.

الرسائل : ثالثاً

رابعة فلاح سند السيحان ، العلاقات الكويتية العراقية الواقع والرؤية المستقبلية ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، عمان ، جامعة الشرق الاوسط، – 2013.

رابعاً: مواقع الانترنت

1. محمد عبد الله الركن واخرون، دعوة ضم العراق الى مجلس التعاون الخليجي ، جلسة حوارية ادارتها :ليلى الشيخلي، موقع فضائية الجزيرة ، في 14 كانون الاول 2008 ، على الرابط الاتي :
   http://www.aljazeera.net/programs/beyondtheevents

2. ناصر الصانع واخرون، مستقبل العلاقات العراقية الكويتية، حلقة نقاشية ادارها: فيصل القاسم، الدوحة، فضائية الجزيرة، في – 10 كانون الثاني، 2005 ،على الرابط الاتي:
   https://www.aljazeera.net/programs/beyondtheevents/